

الرسالة التي أرسلتها إلى الرفيق فاروق دحروج الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني بعد خروجي من قيادة الحزب قدمت له فيها مجموعة من الملاحظات والاقتراحات المتعلقة بعمل الحزب في الميادين المختلفة - 1999:

تحية رفاقية،

أرجو ألا يخيفك حجم الرسالة. فهي جردة حساب عن عقد من الزمن، هو العقد الذي يمتد من أواخر عام 1990 حتى مطلع هذا العام، 1999. وتشاء الصدفة أن يكون هذا العقد هو العقد الأخير من القرن العشرين، قرن التحولات الثورية الكبرى في تاريخ البشرية، من كل الأنواع وفي كل الاتجاهات وأن يكون هذا العقد في الوقت ذاته نهاية هذه التحولات، نقيضاً بالكامل لما حملته البدايات من أحلام بالحرية والتقدم والسعادة لملايين الناس باسم الاشتراكية ومثلها وقيمها. وتشاء الصدفة أيضاً أن يكون هذا العقد بالنسبة لنا في لبنان منعطفاً تاريخياً ملتبساً بين الحرب والسلام، توقفت فيه الحرب ولم تدخل البلاد بفعل توقف الحرب في السلم الحقيقي، وانهارت أحلام الذين قاتلوا في جبهات الصراع المسلح المدمر من أجل المستقبل (!) على مذبح شهوات أصحاب المصالح، أمراء المال والطائفية والفساد من دون رادع، في ظل ذلك الفراغ السياسي الكبير.. وأصبحت السنوات العشر هذه بفعل كل هذه المتغيرات مصدراً لأزمة عميقة وطويلة وتمادية في حزيننا، شفانا الله منها ومن آثارها السلبية في أقرب وقت. إنه سميع مجيب للدعوات!

هذه الرسالة هي إذن جردة حساب أقدمها لمن كنت أسبق منهم جميعهم بالمطلق في تحمل مسؤولية قيادية في الحزب. وهي تتناول بصراحة وبصدق شؤوناً تتعلق بي وبالحزب، تعود بتاريخها إلى المرحلة التي كنت قد بدأت فيها عملية خروجي الطبيعي التدريجي السلمي من موقع القيادة. ذلك أنني رأيت، وأنا أغانر موقع القيادة، أن أسلمك وأسلم القيادة الجديدة بعض القضايا التي كنت أتحمّل مسؤوليتها، إما بتكليف رسمي أو بمبادرة شخصية. وفيها التزامات مالية وسياسية وسوى ذلك من شؤون حزبية. وقد ضمنت الرسالة بعض اقتراحات وبعض ملاحظات استخلصتها من تجربتي الحزبية الطويلة ومن تجربتي في هذه المرحلة بالذات. وأملّي كبير في أن يتسع صدرك وصدر الرفاق في القيادة لقراءة هذه الرسالة بالقدر الذي يوحيه لكم تقديركم لمضمونها من اهتمام.

على أن هذه الرسالة هي الأولى في حياتي الحزبية التي أوجهها إلى قيادة الحزب منذ أن أصبحت عضواً عاملاً فيه قبل سبعة وأربعين عاماً. ولعلك تعلم إنني انتميت إلى الشيوعية قبل هذا التاريخ بأربع سنوات. والجديد في هذه الرسالة، بالنسبة إليّ - وقد تكون لذلك أهمية ما بالنسبة لك وللرفاق الآخرين - هي أنني أوجهها من موقعي الجديد خارج قيادة الحزب إلى القيادة الجديدة التي لم أعد عضواً فيها. ربما كان من الضروري ومن المفيد - وهو تساؤل قد يخطر ببالك وببال الرفاق الآخرين - أن أتقدم بمضمونها إلى المكتب

السياسي عندما كنت عضواً فيه. أقول ربما، لأنني لم أكن متأكدًا حينذاك من ضرورة فائدة جدوى ذلك. وقد أكون مخطئًا. المهم هو أن ما أطره في هذه الرسالة من قضايا ومن اقتراحات ومن ملاحظات، إنما يهدف إلى لفت انتباهك وانتباه الرفاق في القيادة إلى ما اعتقد صادقًا بأنه ضروري ومهم وأساسي في عمل الحزب على جميع الأصعدة. فالحزب هو حزبي أيًا كان الموقع الذي أضع نفسي فيه، أو تضعني فيه الظروف والأحداث والصدف، أو تضعني فيه القرارات العامة لهيئات الحزب من أبسطها في سلم الهرم إلى أعلاها في هذا السلم. ولعلك تعرف ولعل الرفاق الآخرين يعرفون - وقد لا يعرفون - بأنني ما أن انتسبت إلى الحزب في عام 1952 حتى عينت في قيادة فرع الطلاب - إذ كنت طالبًا في الجامعة اللبنانية في العام الثاني لتأسيسها ولمدة عام واحد فقط وفي قيادة "اتحاد الطلاب العام"، (رديف اتحاد الشباب الديمقراطي الحالي) ثم الناطق الرسمي باسمه ثم المندوب الدائم في قيادة "اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي" باسمه أيضًا بين عام 1953 وعام 1957 في بودابست. ومنذ ذلك التاريخ، أي منذ ستة وأربعين عامًا، بدأ تفرغي الكامل للحزب بالمعنى الدقيق للكلمة من دون انقطاع. وبدأت مسيرتي الحزبية تتطور من عضو في قيادة فرع الطلاب وما تلا ذلك من مسؤوليات في هذا الميدان، إلى عضو في قيادة منطقتي بيروت الكبرى إلى رئيس تحرير جريدة "النداء"، إلى مندوب دائم في قيادة مجلس السلم العالمي في فيينا (1962-1964)، إلى عضو في المكتب السياسي، (34 عامًا) ثم في السكرتاريا ثم نائبًا للأمين العام، (8 سنوات) ثم عضوًا في المجلس الوطني حاليًا.

لماذا أذكر بهذه الأمور من سيرتي "الذاتية" الحزبية في هذه الرسالة؟ أذكر بها فقط لمجرد التنبيه إلى أن للحزب تاريخًا وذاكرة. ولست أنا المقصود بذلك قطعًا، بل الحزب بالذات وتاريخه العريق منذ التأسيس. ولهذا التذكير اليوم أهمية خاصة. فالاحتفال بمرور خمسة وسبعين عامًا من تاريخ الحزب ليس ولا يجب أن يكون احتفالًا بمناسبة تاريخية وحسب. ذلك أن الاحتفال في المناسبات التاريخية هو تقليد شعبي فلكلوري تمارسه الشعوب والأمم من دون وعي أي بعفوية غريزية في الأعم الأغلب. فلا تعطي للدلالات التاريخية للمناسبة أي اهتمام! إذ هي تكتفي، أي هذه الشعوب والأمم في مثل هذه الاحتفالات، بتجديد انتمائها إلى تاريخها وحسب. أما بالنسبة للحركات الثورية التي تحمل مشاريع لتغيير العالم فالمسألة مختلفة بالكامل عن هذه التقاليد الشعبية. والشيعوية في نظري من حيث الجوهر، نظريًا على الأقل، أي من حيث ما تعبر عنه مرجعيتها الفكرية الماركسية، هي أرقى هذه الحركات التغييرية وأكثرها قربًا من أحلام الناس بالحرية والتقدم والسعادة، وأكثرها قربًا من الإمكان، وأكثرها بعدًا عن المستحيل. لذلك فالاحتفال بتواريخها هو في الأساس مناسبة للمراجعة النقدية بالمعنى الحقيقي لا بالمعنى المبتذل المتداول للكلمة. ولست أريد هنا أن أسيء إلى أحد. ذلك أن الهدف من الوقوف عند المحطات التاريخية هو لدراسة المرحلة أو المراحل السابقة، ومعرفة ما تحقق وما لم يتحقق من الأهداف، وتحديد عناصر الخلل إذا هي وجدت، - وكثيرًا ما وجد مثل هذا الخلل،

وكثيراً ما أحدث أضراراً فادحة متفاوتة في حجمها - في البرامج والخطط وفي الفكر وفي الممارسة وفي الأفراد وفي آلية العمل وفي أشكال التنظيم، ومعرفة مدى تطابق كل هذه الأمور مع الواقع الموضوعي محلياً وإقليمياً ودولياً. إلا أن هذا الجانب من الاحتفال لا يلغي، ولا يجب أن يلغي عند الشيوعيين، الطابع الشعبي الفلكلوري. فنحن الشيوعيين إنسانيون بالدرجة الأولى. ومشاعرنا هي مشاعر إنسانية حقيقية ننتشارك فيها مع سائر الناس. وكوننا ثوريين لا يقلل مقدار ذرة من أهمية هذا الجانب الإنساني في حياتنا وفي سلوكنا. بل هو يعززه ويتطلب منا بالضرورة ألا نتجاهله أو نتجاوزه.

التذكير بهذه الأمور المتعلقة بسيرتي "الذاتية" الحزبية هو إذن للتذكير، مجرد التذكير، بأننا معنيون في كل لحظة من حياتنا بالتفكير دائماً بتاريخنا، أي بتاريخ نضالنا وبتاريخ مشروعنا السياسي، وبمدى صحة وفعالية تعاملنا معه في الفكر وفي الممارسة، وإننا معنيون بالتفكير في الوقت ذاته بقضايا الحاضر والمستقبل.

هل أقول جديداً في هذا الكلام؟ كلا بالطبع. لكنني أعيد هنا التذكير بما هو بديهي. فالبديهيات في أيامنا صارت من الأمور التي نحتاج إلى أن نقنع أنفسنا ونقنع بعضنا البعض الآخر بها! أفلا ترى معي بأن شبابنا يجهلون تاريخ حزبهم وتاريخ بلادهم، وأنهم يتصورون أن التاريخ يبدأ من حيث بدأوا، هم، حياتهم ونضالهم؟

تلك كانت المقدمة. فما هي القضايا التي أرى ضرورة أن تعرفها أنت والرفاق في القيادة، وأن تولوها الاهتمام الذي تستحقه أو يستحقه بعضها على الأقل، وأن ترفقوا هذا الاهتمام بتدابير عملية تستحقها هذه القضايا. وهي مرفقة ببعض اقتراحات وملاحظات، للحاضر وللمستقبل أرجو أن يتسع صدرك وأن يتسع صدر الرفاق لها قراءة وبحثاً واستنتاجات وقرارات إذا ارتأيت ذلك.

القضية الأولى تتعلق بالشركة اللبنانية العربية للإعلام. وقد شاعت الصدف أن أكون أحد مؤسسيها وأول رئيس لمجلس إدارتها. وكان الرفيق الراحل خليل الدبس أحد المنظرين إعلامياً لها. وأعد في هذا الشأن ورقة مهمة، قدمت إلى المؤتمر السادس للحزب، وكان يشغل مركز المدير المتابع لأمرها، بالتعاون معي ومع عدد من الرفاق المعنيين بالموضوع قانونياً ومالياً وإعلامياً وسوى ذلك من أمور. أما أعضاء مجلس الإدارة، فهم الآن وبعد وفاة الرفيق خليل، الرفاق: سعدالله مزرعاني وجورج البطل وسناء أبو شقرا وجورج حاوي الذي لم يعد يملك سوى خمسين سهماً. أقول الصدف لأنني كنت - بقرار إداري مفروض عليّ بعكس رغبتني وإرادتي - وهو قرار جوهره بالطبع سياسي - آخر مسؤول، من أعضاء قيادة الحزب عن إصدار جريدة "النداء" اليومية قبل توقفها عن الصدور. ولن أدخل هنا في تفاصيل الجهود التي بذلتها مهنيّاً وكتابة وعلاقات عامة في المجال المالي بشكل خاص، خلال عام ونيف. وأنت تعرف - وأرجو ألا تكون قد نسيت - بأن هذه الجهود لم تقابل بجهود مماثلة من قبل معظم الحزب حتى لا أقول كل قيادته وكل كوادره وكل

منظماته الحزبية، فضلاً عن الصحفيين والإداريين العاملين في الجريدة. لن أدخل في تلك التفاصيل، برغم مرارات تلك الأيام التي كانت صعبة على الجميع بنسب مختلفة ولأسباب مختلفة. ومن لديه بقايا ذاكرة فليذكر! غير أنني لا أستطيع إلا أن أذكر هنا بعض الأرقام ذات الدلالة بالنسبة للحاضر والمستقبل حول مساهمتي في إصدار الجريدة، بعد أن كانت تعاني من أزمة خانقة على كل المستويات. لقد جمعت للجريدة تبرعات، معظمها من غير الشيوعيين، تجاوزت 125 ألف دولار، من بينها 50 ألف دولار تبرّع بها الممول المعروف جميل سعيد صديقي وابن بلدتي. وأمنت إعلانات واشتراكات تجاوزت هذا الرقم. وأذكر أنني، قبل ذلك ببضعة أعوام، كنت قد أمنت مع طيران الشرق الأوسط بواسطة صديقي وفيق العجوز 150 اشتراكاً دخلت بموجبها "النداء" لأول مرة في تاريخها وتاريخنا إلى طائرات الشرق الأوسط في رحلاتها إلى كل جهات العالم. ثم إنني حررت افتتاحيات ومقالات وأحاديث زاد عددها خلال هذه الفترة القصيرة عن ثمانين افتتاحية ومقالاً وحديثاً. كما أنني فتحت أبواب الجريدة أمام العديد من الكتاب اللبنانيين والعرب ومن الكتاب والقراء الشيوعيين. إلا أن المؤسف والموجع والباعث على المرارة هو أن هذه الجهود التي بذلتها قد قوبلت بموقف سلبي - لا تسألني من قبل من - لا أجد تفسيراً له حتى الآن إلا فيما اعتبره عصبية (!) بعيدة عن كل علاقة بفكرنا الشيوعي وبالأخلاق الشيوعية! لقد كانت الجريدة تتكسب في مراكز المنظمات، أو في المطبعة من دون توزيع ومن دون تسديد المبالغ العائدة للإدارة من المبيعات. وقد أدى هذا الوضع بالجريدة إلى كارثة حقيقية. إذ بات إجمالي المبيعات نظرياً لا يتجاوز الألف نسخة! ومع ذلك قيل يوماً ويريد البعض أن يقول اليوم - وهو ما سمعت نماذج منه في المؤتمر الثامن - من دون أن يثير ذلك عندي أي ردة فعل، قيل بأنني أرسلت في ذلك التاريخ، - من قبل من؟ - إلى الجريدة من أجل إقفالها!!

لقد كان واضحاً بالنسبة إليّ في ذلك الحين، وهو واضح بالنسبة إليّ الآن، أن ثمة بين الرفاق من لا يتورع عن القيام بتعطيل ما يقوم به رفيق آخر من الاتجاه الآخر داخل الحزب طبعاً من أجل أن يثبت صحة رأيه وصحة موقفه! وهو تقليد مأخوذ من بعض الظواهر السلبية في الحركة الشيوعية العالمية، ومصدرها الأساسي هو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وشكل تنظيمه وشكل قيادته والصيغ التي سادت في تحديد اتجاهات تطوره في شتى الميادين.

كان الهدف المباشر من تأسيس الشركة العربية للإعلام والنشر في ذلك التاريخ حماية ملكيات الحزب الإعلامية (امتيازات "النداء" و"الأخبار" و"الثقافة الوطنية") ومبنى الجريدة ومطبعة الأمل والأسهم التي تملكها هذه المطبعة المملوكة من الشركة في شركة الكمبيوتر. أما الهدف الأكبر والأهم فكان الإعداد لإعادة إصدار "النداء" أسبوعية في المدى السريع، والإعداد لإصدار "الإخبار" اليومية في مدى أطول تحدد زمانه جملة من الشروط ذات العلاقة بالجوانب السياسية والمهنية والإدارية والمالية. وهي شروط كان يفرضها تحول الإعلام المكتوب إلى صناعة وإلى سلعة من نوع خاص تتطلب الإتقان الفائق والاستجابة إلى مزاج الجمهور

بعمامة وجمهور الشيعيين بخاصة، وهي تقدم له ولهم الخبر والموقف والرأي وحتى الإيديولوجية. وكنا قد أعدنا عدة أوراق حول الإعلام في بلادنا وحول مستقبله، وحول طبيعة دورنا فيه كحزب وكتيار سياسي وفكري في الظروف الجديدة. وهي الأوراق التي نوقشت خلال التحضير للمؤتمر السادس وفي المؤتمر ذاته، واتخذ على قاعدتها وعلى قاعدة النقاش في المؤتمر قرار من عدة نقاط يؤكد على أهمية الإعلام المكتوب ويوصي بالإعداد السريع لإصدار جريدة يومية. لقد تحقق من هذين الهدفين الأول، وهو حماية الامتيازات وسائر الأصول التابعة لها. أما الهدف الثاني فلم يتحقق منه إلا جزء هو إصدار "النداء" أسبوعية لمدة ثلاث سنوات في صيغتين مختلفتين. لكن تجربة المجلة الأسبوعية لم تنجح لأسباب لا مجال للدخول فيها هنا. علماً بأن هذه التجربة بالذات تحتاج إلى نقاش وإلى تقييم حقيقي حتى لا نقع فيما وقعنا فيه من فشل وخيبة في محاولتنا اللاحقة. أما الهدف المستقبلي والأهم فلم تستوف أي من شروط تحقيقه. ولم تتحول الشركة إلى شركة عاملة بسبب ذلك. وحتى حين صدرت "النداء" الأسبوعية فقد اقتضى وفق ما نصح به القانونيون والماليون تشكيل شركة جديدة اسمها "الصباح"، استعارت امتياز "النداء" من الشركة اللبنانية العربية للإعلام لكي تصدرها بشكل مستقل عن هذه الشركة المالكة للامتياز. لذلك استمرت الشركة اللبنانية العربية للإعلام شركة مساهمة مالكة للأصول ومسجل على اسمها موظف وحيد غير عامل هو الرفيق ملحم أبو رزق الذي تقرر يومها في قيادة الحزب أن يستمر موظفاً رسمياً ليس للعمل والنشاط، بل للحفاظ على حقه في الضمان. ولم يكن من الممكن للشركة أن تكون شركة ناشئة ما لم تصدر مطبوعة ما أو تمارس عملاً إعلامياً معيئاً. وكلا هذين النوعين من العمل لم يكونا متوفرين. في حين أن قوانين الشركات المساهمة تقضي بأن تقدم كل شركة ميزانيتها السنوية إلى وزارة المالية، وأن تقدم للضمان تقريراً عن موظفيها (الموظف الوحيد ملحم أبو رزق)، وأن تدفع للضمان وللمالية الرسوم المتوجبة عليها لهما. فماذا حصل؟ الشركة لا تعمل ولا تنتج ولا تأتيها مداخيل من عمل تقوم به ولا من المساهمين فيها. ومع ذلك فهي مضطرة لتأمين نفقات يفرضها عليها مجرد وجودها كما أشرت إلى ذلك آنفاً. وعناصر هذا الإنفاق الثابتة هي التالية: تكاليف الضمان ورسوم المالية والأجور التي تقدم للذين يعدون الميزانية والرسوم التي يجب دفعها إلى نقابة الصحافة عن كل امتياز فضلاً عن الضريبة التي يجب دفعها عن المبنى الذي تملكه الشركة. ومعلوم أن الحزب يملك عدة امتيازات غير سياسية ما تزال ملكيتها فردية، لأن الاختصاصيين في الشؤون القانونية والمالية ارتأوا عدم دمجها في الشركة لما يمكن أن تشكله هذه العملية من نفقات مالية، يمكن الاستغناء عنها في الوقت الراهن. إلا أن الرسوم لنقابة الصحافة عن هذه الامتيازات لا يمكن التهرب منها. وهذه الامتيازات الأسبوعية هي التالية: عالم الثقافة (صاحبها كريم مروه) ودنيا الفنون (صاحبها الياس شاكر) والاقتصاد والمال (صاحبها طانيوس دعبس) والمحيط (صاحبها نبيل حاوي) والعلم والحياة (صاحبها ملحم أبو رزق) والأرض (صاحبها سهيل عبود)، وعالم الأطفال (صاحبها ميرنا سرقيس).

لا شك أنك تعرف ويعرف الرفاق المعنيون أن الشركة قد ورثت تركة جريده "النداء" باعتبارها المالكة للامتياز. لذلك فإن هذه الشركة الأم تتحمل كل ما يترتب على شركة "الصباح" التي كانت تصدر المجلة وهي شركة متوقفة ولا تملك أية أصول ويتوجب على الشركة دفع تعويضات عائلية للضمان، تبلغ قيمتها 39 مليون ليرة لبنانية. يضاف إلى هذا المبلغ ما يوازي 12 مليون ليرة هي غرامات للضمان كان الضمان قد وعدنا بإعفائها منها. لكنه لم يعفنا منها حتى الآن. ويات مشكوكًا بتحقيق هذا الإعفاء. وإذا كانت هذه الالتزامات المشار إليها مجمدة في الوقت الراهن فإن النفقات السنوية لا بد أن تدفع إجباريا في وقتها. وكان تأمين هذه النفقات يتم بصعوبة استثنائية. وفي العام الماضي، عندما جرت تصفية مطبعة "الأمل" في الوقت الضروري قبل أن تقع الكارثة التي يعرفها المعنيون بمتابعة هذا الموضوع، تمكنا من توفير مبلغ وضعناه في البنك وبدأنا نسدده منه بعض النفقات إلى أن استهلك، أو هو على وشك الاستهلاك. ودفتر الشيكات موجود عند المحاسب يوفر لمن يريد معرفة كيف صرف هذا المبلغ ومبالغ سابقة عليه مصدرها الحزب، كانت توضع في البنك وكانت رجاء الحسيني هي المسؤولة عن كل ما يتصل بالنفقات. وكان عليّ دائماً أن أوقع أوراقاً، وما أكثر ما وقعت من أوراق، خلال هذه السنوات السبع الماضية.

لقد طالبت مراراً بأن أتحرك من مسؤوليتي في رئاسة مجلس إدارة الشركة. لكن المشكلة هي أنني لا أستطيع أن أحصل على براءة ذمة قبل أن ندفع المبالغ المتوجبة للضمان. المطلوب إذن بالدرجة الأولى هو الاهتمام بهذه الديون والتفكير بكيفية سدادها. والمطلوب أيضاً هو أن يتحمل المسؤولية عني في رئاسة مجلس الإدارة من هو في موقع المسؤولية. ومعروف أن من بين أعضاء مجلس الإدارة والمالكين للأسهم لا يوجد غير الرفيق سعد الله مزرعاني من يستطيع أن يحل محلي في هذه المسؤولية.

اقترح أن أحرر وكالة، بصفتي رئيساً لمجلس الإدارة، إلى الرفيق سعد الله الوحيد المؤهل لتمثل هذه المهمة بين أعضاء مجلس الإدارة بصفته الصحفية، لكي يتحمل هذه المسؤولية إلى أن نتمكن، بعد سداد المبالغ المتوجبة على الشركة، إبراء ذمتي وإعفائي نهائياً من هذه المسؤولية. وقد يمكن الحصول على براءة الذمة إذا نحن جدولنا دفع هذا المبلغ للضمان.

إن تفاصيل أوضاع الشركة موجودة في تقرير مرفق مع الرسالة. وأود هنا أن ألفت نظرك إلى أن المحامي كان قد طلب مني أن أتشدد في موضوع سند الإيجار الرسمي بين الشركة وبين قيادة الحزب، أي إعطاء هذا الإيجار طابعاً رسمياً حتى لا يتحمل الحزب أو الشركة أية مسؤولية لاحقة. فالإيجار يجب أن يدخل في الميزانية الرسمية للشركة. وهو شأن قانوني أجهله، ويمكن التحدث بشأنه مع المحامي شاكراً خميس. كما أود أن أذكرك بضرورة نقل ملكية أسهم مطبعة الأمل في شركة الكمبيوتر إلى شخص أو جهة ما، بعد أن جرت تصفية المطبعة، مالكة هذه الأسهم. وهو إجراء قانوني لا خيار فيه، يحفظ للحزب

حقوقه. وأود أخيرًا أن ألفت نظرك إلى ضرورة البحث في وضع الجريدة الأرمنية. كيف تصدر وباسم أية مطبوعة ومسؤولية من؟ إذ أن وضعها الآن غير طبيعي، وأخشى ألا يكون قانونيًا. فهي لا تقدم ميزانيات للدولة. ولا تقدم تقارير للضمان. ومثل هذا الوضع لا يمكن أن يستمر. ولا بد من معالجته.

القضية الثانية تتعلق بأرشفيف الحزب. لقد بذلت جهود خارقة للحفاظ على هذا الأرشفيف، طيلة سنوات الحرب الأهلية وحمائته من التلغ والسرقة والاحترق. واقتضى ذلك التنقل به من مكان إلى آخر في كل الاتجاهات. الأمر الذي أدى إلى أن جزءًا منه قد فُقد. إن هذا الأرشفيف هو تراث الحزب وتاريخه. وهو متعدد في أشكاله كبير بحجمه. القسم العلني منه هو مجلدات الصحف التي أصدرها الحزب منذ تأسيسه حتى الآن، مضافًا إليها عدد من الكتب والكراريس التي تضمنت الوثائق الصادرة عن هيئات الحزب القيادية. أما القسم الآخر فهو متعدد في أنواعه وأبوابه. إذ هو يتضمن التقارير على أنواعها الداخلية والخارجية... الخ. وقد جرى تصويره أو تصوير أجزاء منه على ميكروفيلم. والأفلام موجودة. لكن هذه العملية لم تعد تشكل اليوم وسيلة لحفظ الأرشفيف، ولا هي تشكل وسيلة للاستفادة منه. والجدير بالذكر هو أن هذا الأرشفيف قد بقي عدة سنوات بعد انتهاء الحرب من دون عناية أو اهتمام من أحد، ربما لأن المسؤول عنه الرفيق خليل الدبس لم يعد موجودًا. وهذا خطأ. لذلك، وبعد مناقشات عديدة مع بعض الرفاق الذين كانوا يتابعون هذا الموضوع مع الرفيق خليل، اتخذت في العام الماضي مبادرة شخصية أخبرتك بشأنها وأخبرت عددًا من الرفاق بينهم جورج البطل ونديم عبد الصمد وآخرون. قوام هذه المبادرة هو الاهتمام بهذا الأرشفيف في شكل جدي باعتباره يشكل ذاكرة الحزب وتاريخه الذي هو جزء غني من تاريخ لبنان وشعبه وحركته الوطنية. وتمثل هذا الاهتمام أولاً بإعادة تجميع هذا الأرشفيف وضبطه بعناصره المتوفرة كلها، ثم تحويل هذا الأرشفيف تبعًا إلى كاسيتات (CD). وقد تم بالفعل تصوير المجموعة الكاملة لكل الصحف الحزبية التالية: "صوت الشعب" + "الصرخة" + "الأخبار" + "النداء" + "الطريق". وهناك بعض الثغرات نبحت في سدها. ويجري العمل على تصوير كل من: "الثقافة الوطنية" + "الطليعة" + "الدهور". وفور الانتهاء من هذه العملية المتعلقة بالمطبوعات سننقل إلى الأرشفيف الحزبي الذي ينبغي أن تتم عملية تنظيمه وتوثيقه وتوزيعه إلى أبواب قبل البدء بتصويره على كاسيتات (CD). لقد عقدت اتفاقًا مع شركة مديرها وأحد أصحابها صديق، على القيام بهذه العملية مقابل مبلغ رمزي يقسّط شهريًا على امتداد عشرة أشهر. وهذا المبلغ يعود فقط إلى تصوير المطبوعات المشار إليها. وقد طلب مني الصديق ألا نعلن عن هذا المبلغ لأي كان لئلا نسيء إلى الشركة التي تنتشط في هذا الميدان. أما الأرشفيف الحزبي فسيحتاج إلى نفقات لم نتفق على تحديدها قبل تحديد طبيعة المهمة بالملحوس. لقد سددنا جزءًا بسيطًا من هذا المبلغ المشار إليه حتى الآن، وذلك من ميزانية مجلة الطريق. الأمر الذي أدخل المجلة في أزمة مالية صعبة، إضافة إلى أزمته. وبتنا الآن عاجزين عن تسديد باقي المبلغ، رغم تعهدي الشخصي للصديق المذكور بتسديد هذا المبلغ بالتقسيط أية كانت الظروف.

ومن المعلوم أن تحويل الأرشيف إلى كاسيتات (CD) من شأنه أن يشكل أساساً لتسويق هذه الكاسيتات، بالتعاون مع الشركة الصديقة ومع سواها من المؤسسات ووسائلنا الخاصة لصالح أصحاب الأرشيف بالطبع الذي هو الحزب، وذلك عندما تنتهي عملية التصوير وعملية طبع الكاسيتات (CD)، وبعد أن نحدد نحن السعر المناسب للكاسيت، حسب السنة وحسب المجموعة الكاملة بالنسبة لكل مطبوعة من المطبوعات ووفق آلية السوق. أما بالنسبة لأرشيف الحزب فالأمر مختلف. ولا بد من الاتفاق على تحديد صيغة التعامل معه في سوق العرض والطلب وعلى أساس قرار الحزب بالسماح أو عدم السماح بتسويقه.

هل تعتبر يا رفيق فاروق أنه من الصحيح أن تستمر هذه المبادرة شخصية، وأن يبقى الحزب خارج تحمل مسؤولياته عنها كالتزام مالي وإدارة، وهو أي الحزب، صاحب الأرشيف وصاحب المشروع والمستفيد من مردوده عبر تسويق الكاسيتات؟

إنني أدعو إلى الاهتمام بالأرشيف كقضية مبدئية، باعتباره يشكل، كما أشرت إلى ذلك أعلاه، ذاكرة الحزب وتاريخه. وأي حزب لا يهتم بذاكرته وتاريخه لا يستطيع في رأبي أن يتقدم في اتجاه المستقبل. لذلك لا بد من بحث هذا الأمر واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه وتحرير شخصياً من كل التزام يتعلق بالأرشيف إدارة وإشرافاً ومسؤولية مالية وعلاقة بالشركة الصديقة المشار إليها، وبأي مؤسسة أخرى تهتم بالأرشيف. ذلك أنني لم أعد قادراً على تحمل هذه المسؤولية، بعد أن قمت بواجب لم يتطوع للقيام به أحد. وقد تطوعت لهذه المهمة بعد أن اكتشفت أن الأرشيف بدأ يتآكل. هذا أولاً. ثم أنني علمت أن غيرنا من المؤسسات يقوم بتنظيم أرشيفه وتصويره في كاسيتات (CD)، وتحويله إلى مصدر دخل مالي. وكنت قد أخبرت في العام الماضي خلال زيارتي إلى هولندا بأن بعض المؤسسات البحثية، بما في ذلك جامعة في أمستردام، تبحث عن أرشيف الأحزاب الشيوعية العربية من أجل اقتنائه والاحتفاظ به. وهي مؤسسة تضم يساريين ماركسيين وغير ماركسيين. وقد نجحت، حتى الآن، في اقتناء أرشيف كل من الحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي السوداني. ومنذ أيام اتصل بي أستاذ جامعي هولندي كان موجوداً في بيروت، بواسطة الصديق فواز طرابلسي، يعمل في المؤسسة المشار إليها. وطلب مني نسخة من أرشيف الحزب. وأبدى استعداد المؤسسة لتمويل تنظيمه وتبويبه وتصويره. فأملهته لمعرفة رأي الحزب بذلك. وهو ينتظر الجواب، خلال هذا العام.

لبييت الدعوة التي وجهت إليّ في خريف العام ذاته. وذهبت إلى أمستردام ومعني ملف كامل بأرشيف الحزب عملت على تبويبه حسب المواضيع. وترجمته إلى الإنكليزية. وقد استقبلت في المؤسسة بحفاوة من قبل مديرها والعاملين فيها. وزرت مقرها بطوابقه الاثني عشر الذي يضم أرشيف الحركة العمالية على امتداد ما يقرب من مئتي عام. وفي الحوار الذي جرى بيني وبين مدير المؤسسة بعد اطلاعه على الملف اقترح عليّ القيام بتصوير الأرشيف كاملاً على نفقة المؤسسة وإعطائنا نسخة مصورة وأخذ الأصول لكي تعرض في المؤسسة مقابل الرقم الذي نحدده فيما يتجاوز 150 ألف دولار. وهو رقم قابل للتفاوض مع الحزب.

وعندما عدت إلى بيروت عرضت الموضوع على سكرتارية الحزب وتركت لهم القرار. وإذ وجدت عدم اهتمام بالمشروع اتصلت هاتفياً بالأصدقاء الهولنديين معتذراً وخجولاً. وتوقفت عن الاهتمام بالموضوع. أرجو أن يكون الأرشيف بخير!

مرفق مع هذه الرسالة ورقة تتعلق بالأرشيف وبعض اقتراحات خاصة لمتابعة العمل الذي بدأته لتنظيمه وتبويبه ثم تصويره وطبعه على كاستات (CD).

القضية الثالثة تتعلق بمجلة الطريق. لا شك أنك تذكر أنني في عام 1993 اقترحت على المكتب السياسي اتخاذ قرار بتكليف إصدار مجلة الطريق على مسؤوليتي، من خارج ميزانية الحزب وخارج مسؤوليته المباشرة، بعد أن كانت قد توقفت المجلة عن الصدور عامين، لأسباب مالية، ولأسباب أخرى، موثقة في التقرير الذي قدمه الرفاق المسؤولون عن المجلة في حينه. لقد اتخذت هذه المبادرة، تلبية لنداءات المثقفين اللبنانيين والعرب التي لم يكن وضع الحزب في ذلك الحين يؤهله لأن يستجيب لها ولنداءات أخرى من نوعها تتعلق بإعادة إصدار الجريدة اليومية. إذ اكتفى الحزب بإعادة إصدار النداء أسبوعية. وأخذت على عاتقي الشخصي إعادة إصدار «الطريق» مرة كل شهرين كما كانت تصدر قبل توقفها. وقد استجاب المكتب السياسي لاقتراحي. وبدأنا بإصدار المجلة، كالسابق. وكانت المطبعة وفق القرار الذي اتخذته المكتب السياسي مكلفة بتأمين الورق والطباعة. أما باقي النفقات فقد تحملت شخصياً مسؤولية توفيرها. وها قد مضى على ذلك ستة أعوام كاملة. في العام الرابع بدأت المجلة تدفع ثمن الورق. ولم يبق على المطبعة سوى تأمين الطباعة. واستمرت إدارة المجلة بتغطية كل النفقات. وقد تطورت هذه النفقات إلى أن قاربت الستين ألف دولار سنوياً، بعد أن حملنا المجلة نفقات عديدة، كانت تزداد تدريجياً. ويجب أن تعرف يا رفيقي وأن يعرف سائر الرفاق أنه لا يعود لي شخصياً من نفقات المجلة سوى نفقات التأمين الصحي الذي لم أكلف الحزب به قط. فصحتي، والحمد لله، جيدة حتى إشعار آخر. وهنا لا بد من التذكير بأن إدارة الطريق لم تكتف بإصدار المجلة. إذ هي نظمت نشاطات عدة ينبغي أن يعرفها أو يتذكرها الرفاق في قيادة الحزب. لقد نظمنا ندوة تجديد الاشتراكية المهداة إلى مهدي عامل بالتعاون مع مؤسسة الأبحاث. وجمعنا لها ما يزيد عن ثلاثين ألف دولار مبينة تفصيلياً مصادرها في التقرير المرفق الخاص بمجلة "الطريق". وأصدرنا بالتعاون مع دار الفارابي كتاب الندوة الذي مولنا إصداره من المبالغ المتبقية من إيرادات الندوة، وتحملت المجلة جزءاً من نفقات الإصدار. وقد صدرت من الكتاب طبعتان، وتمكنا من بيع 50 نسخة من الكتاب لوزارة الثقافة بقيمة مليون ليرة. ونظمنا قبل ذلك بالتعاون مع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي احتفالاً لحسين مروة في الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية، شارك فيه كل من: رئيس الجامعة اللبنانية وعميد كلية الآداب في جامعة دمشق حامد خليل، ومحمود أمين العالم وأنطوان سيف وحبيب صادق ومحمد دكروب. وقد مولنا نفقات الاحتفال من تبرعات بعض الأصدقاء وأصدرنا وقائع الندوة في كتاب بالتعاون مع دار الفارابي والمجلس الثقافي للبنان

الجنوبي. وأقمنا احتفالاً تكريمياً للشاعر الجواهري بالتعاون مع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ومجلة المدى مؤلت الطريق الأساسي من نفقاته، بتبرع من بعض الأصدقاء. ولعلك تذكر نوعية المشاركين في الاحتفال من المثقفين العرب، ومن الجمهور الذي غصَّ به مركز عصام فارس في الجامعة الأميركية. والخطباء هم: سعيد عقل وحنا مينه ومحمود أمين العالم وعبد الوهاب البياتي وسعدي يوسف ومحمد حسن الأمين وجوزيف حرب وحبيب صادق ومحمد دكروب. ثم إننا أصدرنا كتاباً لنزار مروة عن الموسيقى، سليله كتاب آخر في النقد الأدبي والفني يصدر عن دار الفارابي على أن يعده محمد دكروب. كما أنني شاركت باسم مجلة الطريق في ندوة باريس العالمية بمناسبة مرور 150 عاماً على صدور البيان الشيوعي. وكان لي شرف التحدث في افتتاح المؤتمر باسم المثقفين العرب وباقتراح منهم. وكان منهم سمير أمين ومحمود أمين العالم وماهر الشريف وفهمية شرف الدين. يضاف إلى هذه النشاطات حضور دكروب عدداً كبيراً من الندوات الثقافية في البلدان العربية، كنا نستفيد منها في تعزيز علاقة الطريق بالكتاب العرب إسهاماً في الكتابة فيها وإسهاماً في انتشارها.

إنَّ دخل المجلة هو من الاشتراكات التشجيعية أساساً. وهي اشتراكات بمعظمها من غير الشيوعيين، ومن غير الأعضاء العاملين في الحزب. وقد بلغت قيمة هذه الاشتراكات خلال هذه الفترة ما يقرب من مئتين وخمسة وعشرين ألف دولار. التقارير موجودة بتفاصيلها عند مدير الإدارة الرفيق نديم علاء الدين. وملخصها مرفق مع هذه الرسالة. والواقع أن قيادة الحزب لم تبدِ طيلة هذه الفترة أي اهتمام بالمجلة. واهتمامات منظمات الحزب كانت متفاوتة جداً بين منظمة وأخرى. لكنها في أي حال اهتمامات متواضعة جداً. والمردود المالي من المنظمات هزيل جداً. ولا يستحق أن نسميه دعماً للمجلة. لا أعرف ما هو التقدير لدى الحزب، قيادة وكوادر وقواعد، للمجلة ولدورها ولما ينشر فيها. لكن المهم هو أن المجلة قد شكَّلت بإصدارها الجديد، استكمالاً لدورها التاريخي، حدثاً ثقافياً وفكرياً مهماً على الصعيد العربي. ولقيت استقبلاً واهتماماً كبيرين في الوسط الثقافي واليساري بشكل عام. لكنها بدأت بعد فترة النهوض الأولى تواجه صعوبات في تطورها كمصدر فكري لبناني وعربي للحوار، وكمصدر معرفة فكرية وثقافية متواضعة ربما للشيوعيين ولأهل اليسار وللأجيال الجديدة. كما بدأت تواجه صعوبات في أوضاعها الإدارية والمالية. وبات عدد من المشتركين الأساسيين أقل حماساً لدفع ما كانوا يدفعونه في السابق. ولذلك بدأنا في هذا العام أي في مطلع العام السابع لإصدارها الجديد الحالي نواجه صعوبات حقيقية في الموضوع المالي. وأود أن أشير إلى أن إدارة المجلة لم تستطع أن تسدد حتى الآن بدل إيجار مكتبها في بيروت المستحق منذ بضع سنوات. فإذا أضفنا إلى هذه الصعوبات أنَّ المجلة تحمَّلت عن الحزب بعض النفقات التي قد لا تكون كبيرة لكنها تفوق إمكانيات المجلة، فإن هذا يعني أن المجلة بدأت تدخل في أزمة حقيقية. لقد تحمَّلت المجلة نفقات عديدة عن الحزب. وهي مفصَّلة في آخر هذه الرسالة. وأعتقد أنه سيكون من الخطأ عدم الاستمرار في إصدار المجلة، بسبب هذه الصعوبات. لكن

المسألة أصبحت بحاجة إلى اهتمام من نوع آخر من قبل الحزب. وفي هذا السياق من العرض لصعوبات المجلة، وأخذاً في الاعتبار وضعي الجديد في الحزب بعد المؤتمر، أود أن أخبرك بالقرار الذي اتخذته القاضي بعدم الاستمرار في تحمل مسؤوليتي عن إصدار المجلة. لكن ذلك لا يعني أنني سأتخلى عن الإسهام في المساعدة في إصدارها. وهي مساعدة ستستمر لكن من خارج موقع المسؤولية. علماً بأنني مستعد للبحث مع من تريدون تكليفه الاهتمام بها لإيجاد الشكل الملائم لاستمرارها، بما في ذلك الاستمرار في العمل مع عدد من المشتركين الكبار لكي يستمروا في دعمهم المالي لها. إلا أن الاستمرار في إصدار المجلة سيحتاج إلى إدارة من نوع مختلف، أي إلى مدير متفرغ بالكامل لشؤونها من جميع النواحي. كما سيحتاج الاستمرار في إصدارها إلى جهاز تحرير أكثر شباباً والتزاماً، يساعد دكروب في هذه المهمة الشاقة. ولا بد من بذل الجهد لكي يكون للمثقفين اللبنانيين، لا سيما الشيوعيون منهم، دور في الكتابة فيها. ذلك أنها أصبحت مجلة عربية أكثر مما هي لبنانية. والمشاركة السورية فيها هي الأكبر، بالمقارنة مع المثقفين العرب من البلدان العربية الأخرى. التقرير المرفق مع هذه الرسالة يوضح الكثير من أمور المجلة.

مشاريع مستقبلية للنقاش أو للنضال لتحقيقها:

المشروع الأول يتعلق بمجلة "الطريق": جوهر هذا المشروع هو تحويل هذه المجلة من مجلة طابعها أكاديمي، أو ما هو قريب منه، إلى مجلة فكر سياسي تصدر مرة كل شهر. الشرط الضروري لذلك، من وجهة نظري، هو أن تتخذ المجلة شكلاً مختلفاً وإخراجاً مختلفاً، وأن تكون مقالاتها قصيرة متنوعة تطل معظم جوانب الحياة الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. يمكن أن تصدر منها ثلاثة أعداد بحجم أكبر مخصصة لقضايا كبرى في شكل محاور. وشرط النجاح في هذه الصيغة هو أن تكون أكثر انفتاحاً وأكثر جاذبية، وأن تتناول المواضيع بلغة مبسطة لكي يستوعبها جمهور أكبر. الأمر الذي يسهل انتشارها ويوفر إمكانية تأمين إعلانات لها من قبل مؤسسات سبق أن جرى البحث معها في هكذا إمكانية. وهي واقعية وليست مستحيلة. إلا أن ذلك يتطلب إدارة من نوع مختلف وهيئة للتحرير من نوع مختلف. أما فيما يتعلق بالتمويل الذي يبقى شرطاً أولياً لتحويل المشروع إلى حقيقة فهناك مساح لتأمين مساعدات ثابتة بصيغ مختلفة، أقوم بها منذ فترة مع بعض المؤسسات الثقافية العربية والأجنبية المستقلة عن الحكومات والمستقلة عن تلك المعروفة في الغرب بعلاقتها بالمخابرات. وبعض هذه المؤسسات التي أشير إليها هنا يسارية النزعة. وقد سبق لي أن رفضت بحزم عروضاً كانت قد تقدمت بها بعض الأوساط الثقافية العربية للدخول في علاقات مع المؤسسات المشبوهة ذات الصلة إما بحكومات أو بمخابرات. ذلك أنني كنت ولا أزال أعتقد أن الإبقاء على عذرية المجلة وعلى طابعها اليساري المستقل، أيًا كان الثمن، أمر مهم وأساسي لا يجوز التساهل بشأنه. فالطريق لها نكهة تميزت بها منذ نشوئها. وعلينا أن نحافظ على هذه النكهة الخاصة بها كمجلة حرة، ولها وظيفة تنويرية متواصلة، ربما بشروط مختلفة بين مرحلة ومرحلة خلال الأعوام الثمانية

والخمسين من تاريخها. فإذا نجحت المساعي لتأمين جزء ثابت من التمويل، أي ما يعادل/100/ألف دولار سنويًا، بما في ذلك ما يأتي من اشتراكات تشجيعية راهنة، سيكون بالإمكان تحقيق هذا المشروع وتحقيق ملحقات له من نوع تنظيم الندوات المتخصصة مرة كل عام، وإصدار كتاب أو أكثر سواء من الموضوعات المنشورة في المجلة قديمًا وحديثًا أو بتكليف عدد من المفكرين لتأليف كتاب يتناول موضوعًا من الموضوعات الأساسية الراهنة. وعندئذٍ سيكون من الضروري الاتفاق مع عدد من المثقفين اللبنانيين والعرب ليكونوا هيئة إصدار للمجلة يمكن أن أكون واحدًا منهم والاتفاق مع ثلاثة مثقفين من هؤلاء ليشكلوا هيئة التحرير الدائمة. أذكر هنا بأن اهتمامي بهذا المشروع سيستمر من خارج موقع المسؤولية في المجلة، كما أشرت إلى ذلك في مطلع هذه الرسالة. وبالطبع لن أستمّر، على قاعدة هذا القرار، مديرًا مسؤولًا للمجلة. الأمر الذي يتطلب البحث عن مدير مسؤول آخر.

المشروع الثاني يتعلق بإصدار مجلة أسبوعية سياسية باسم اليسار اللبناني أولاً ثم العربي إذا توفرت الإمكانيّة. هذا المشروع هو كما أتصوره بالغ الأهمية والحيوية. وهو بديل من إصدار مجلة حزبية الطابع. إذ أن ذلك لم يعد ممكنًا في الظروف الراهنة سياسيًا بالدرجة الأولى، فضلًا عن أنه مستحيل حزبيًا من الناحية المالية والمهنية. وقد سبق أن بحثت هذا الموضوع عدة مرات منذ عدة سنوات. وما زلت أبحث مع المعنيين بشأنه. والبحث لا يزال يراوح مكانه لأن أحدًا حتى الآن لم يبادر إلى تقديم صيغة ملموسة لهذه المجلة. اعتقد أن العودة إلى هذا الموضوع ستكون مفيدة في إطار العمل لتوحيد اليسار، من خلال عقد مؤتمر له وتنفيذ القرار الذي اتخذ في المؤتمر الثامن في هذا الشأن. والصيغة التي أتصورها لهذه المجلة مختلفة بالكامل عن كل المجالات الموجودة حاليًا في لبنان وفي العالم العربي. بمعنى أنها ستكون أكثر بساطة وأقل كلفة من ناحية الشكل، شرط أن تكون، من الناحية الفنية، جميلة وجذابة. وهذا ما كان قد وعدني بتقديم نماذج عنه بعض الفنانين المصريين عندما يصبح المشروع جديًا. وقد صدرت مؤخرًا في مصر مجلة اسمها «وجهات نظر» مختصة بالكتاب. وفيها يكتب محمد حسنين هيكل وكتاب كبار آخرون. لكن معظم كتاباتهم هو ملخصات لكتب جديدة صدرت لهم أو لسواهم. وهي مجلة بسيطة جدًا في شكلها. وتصدر مرة كل شهر. وسمعت أنها تتبع بأعداد كبيرة جدًا. وواضح أن اسم هيكل، الذي كتب في أعدادها الثلاثة التي صدرت هو من أهم أسباب رواجها. لكن ليس هذا وحسب. فالمواضيع فيها جذابة، وعلينا أن نفر بأن الاختلاف في الشكل والمحتوى مهم أيضًا. يبقى أن أشير إلى أن مثل هذه المجلة المعبرة عن الاتجاه اليساري لبنانيًا وعربيًا، كما أتصورها وكما أكد لي ذات مرة هيكل، يجب أن ينفصل التحرير فيها عن المال. أي أنها يجب أن تكون تابعة لشركة مساهمة، وألا يكون للمساهمين في تمويلها دور مباشر في تحريرها بعد أن يتم الاتفاق خطيًا فيما بين هؤلاء على وظيفتها السياسية ووجهتها العامة. وتبقى السيادة المطلقة فيها لرئيس التحرير أساسًا ومن يعاونه من أهل الكفاءات المهنية. ولإدارة، أيضًا استقلالها في ضوء مهمتها الأساسية نشر

المجلة ولتأمين مداخل ثابتة لها...

هل يمكن البحث في مثل هذا المشروع مع أهل اليسار اللبناني؟ لكن من هي مكونات هذا اليسار؟ من جهتي سأتابع البحث مع من بدأت البحث معهم. وسأضعكم في صورة النتائج، التي لن تأتي سريعاً. وقد لا تأتي. والله ولي التوفيق!

سيسخر بعض الرفاق من أحلامي المستحيلة كما فعلوا من قبل. وسأقابل السخرية بجهود في الاتجاه المعاكس! هل تعتقد أن ذلك العمل من قبلي يتعارض مع دستور الحزب؟

المشروع الثالث يتعلق بالنشرة الحزبية. صدّقني يا رفيق فاروق إن الاستمرار في البحث في هذا الموضوع في الطريقة القديمة لن يوصل إلى نتيجة. فلن نتمكن من إصدار مجلة حزبية للسوق. هذا في نظري مستحيل. جرّبنا ذلك وفشلنا. والوضع اليوم ليس أفضل من السابق. إلا أن البديل لا يجوز أن يكون «حياة الحزب» التي صدرت منها عدة أعداد عشية المؤتمر ولم يقرأها إلا القليل من الشيوعيين. نحن بحاجة إلى مجلة أشبه بمجلة "Cahiers du Communisme" (دفاتر الشيوعية)، التي يصدرها الحزب الشيوعي الفرنسي. ويمكن أن تكون مجلتنا أكثر تواضعاً من المجلة الفرنسية من حيث الشكل. ولكن شرطاً أساسياً يجب أن يتوفر فيها هو أن تكون مجلة بالمعنى الحقيقي للكلمة. إذ أن الشيوعيين سيظلون بحاجة لأن يروا مجلة رسمية مثل المجلات الأخرى تحمل اسمهم وتحمل إليهم أفكار حزيم وخططه ومواقفه واتجاهاته في شتى القضايا. لكن على الشيوعيين أن يدفعوا ثمنها، وأن يشتركوا فيها بحيث لا تكلف المركز إلا قليلاً، وربما لا تكلف المركز أبداً. وعليهم أن يكتبوا فيها تطوعاً. والتطوع هو سمة الكتابة في مجلة الطريق منذ نشوئها حتى الآن. ألا يكفي ذلك مثلاً؟

ثم أن مثل هذه المجلة ستصبح مصدرًا لكل من يريد أن يعرف موقف الحزب الشيوعي، وموقف قياديه، وكتّابه ومفكره في مجمل القضايا وأن يروا كيف يتحاورون فيما بينهم شرط أن يكون هذا الحوار حوارًا لا قتال متاريس!

يمكن أن تبدأ المجلة شهرية ثم نصف شهرية ثم أسبوعية. ويقرر هذا النوع من الإصدار وأزمنته مدى تجاوب الشيوعيين مع المجلة وفكرتها ووظيفتها ومدى إسهامهم الفعلي في إصدارها.

المشروع الرابع يتعلق بدار الفارابي. هنا أراني أتعدى على صلاحيات رفيقي جوزيف بو عقل، متجاوزاً إياه في طرح هذا المشروع الذي ناقشت فيه كثيرًا معه. والمشروع ينقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول يتعلق بإعادة طباعة كتاب "رأس المال" (الطبعة العربية) لكن على قاعدة اشتراك الأفراد والأحزاب والمؤسسات. وقد شرعنا جوزيف وأنا في طرح هذا المشروع على بعض القوى العربية: حزب التقدم والاشتراكية (المغرب)، والحزب الشيوعي السوري (يوسف فيصل)، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين (أبو علي مصطفى)، والحزب الشيوعي العراقي (ليبيد)، والحزب الشيوعي الأردني (أمال نفاع). الجميع رحبوا بالفكرة.

وفي رأبي فإن تحقيق هذا المشروع، إلى جانب فائدته السياسية والفكرية، يشكل مصدر إنعاش لدار الفارابي مادياً ومعنوياً. لا بد إذن من احتضان الفكرة والمساعدة في تحقيقها.

القسم الثاني يتعلق بإعادة إصدار كتاب حسين مروة "النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية" في شكل مختلف، أي بتحويله إلى مجموعة كتب، تباع بالمفروق، كل كتاب مستقل عن الآخر. وقد بحثت هذا الموضوع مع توفيق سلوم في موسكو ليقوم بتفكيك الكتاب إلى أجزاء وتحقيقه والتقديم لكل جزء منه ووافق. وبحثت الأمر مع أقارب "أبو نزار" من المتمولين، فأبدوا حماساً. لكن حلقة ما لا تزال غائبة منعت حتى الآن الشروع في تحقيق هذا المشروع. والكتاب في شكله الراهن نفذ والطلب عليه متواصل. لكن إعادة طبعه ستكون مكلفة. لا بد من تشجيع الرفيق جوزيف ومساعدته في تحقيق هذا المشروع. فالكتاب هو الآن مرجع كبير في كل الجامعات العربية وحتى في عدد من الجامعات الأجنبية.

القسم الثالث، يتعلق بتحويل الطابق الثاني في "دار الفارابي" إلى منتدى ثقافي ومكتبة ومركز يلتقي فيه المثقفون والباحثون للنقاش وللبحث وللمساهمة في مشاريع "دار الفارابي" ومشاريع مجلة "الطريق"، واستطراداً ربما تحويله إلى مركز لمجلة "الطريق" وإلى مركز للأبحاث. وهذا المشروع يحتاج إلى تمويل. وقبل أن نجد التمويل سيظل المشروع مشروعاً إما للنقاش أو للنضال من أجل تحقيقه. وقد يساهم المشروعان السابقان إذا ما تحققا في تحقيق هذا المشروع.

المشروع الخامس، يتعلق بإذاعة "صوت الشعب". وهنا أيضاً أراني أقتحم عقر دار الرفيق طانيوس دعبيس من دون استئذان وأتعدى على صلاحياته. سنقول لي بأنني عضو في لجنة الإذاعة. وهذا الموقع يعطيني حق النقاش والاقتراح. ويؤسفني أن أقول بأن اللجنة لم تمارس دورها لأسباب عدة لا تعود لها حصراً. ويؤسفني أن أضيف إلى ذلك بأن صوتي بح من كثرة ما صرخت في الاتجاه الذي أقر أخيراً، ولكن بعد ضياع فرص أو احتمالات فرص! والمشروع الذي اقترحه ليس جديداً. فهو يتعلق ببذل الجهد للمساعدة في التسهيم إلى حدود 35% للمالكين الأصليين وربما إلى ما هو أدنى من ذلك، حتى ولو كان مخالفاً للقانون مؤقتاً. وهو الاقتراح الذي كنت أناضل من أجل الموافقة عليه طيلة السنوات الماضية. وأضعنا وقتاً طويلاً وفرصاً سيقول البعض من رفاقنا: أين هي؟ وما أسهل هذا الكلام عندما يأتي من رفاق لم يقوموا بأي جهد في هذا الميدان البالغ الصعوبة. ولا أقل هنا من دور أحد لا سيما أولئك الذين بذلوا جهوداً مضيئة في هذا الاتجاه أو في الاتجاه الآخر. وقد أسعدني أن المكتب السياسي عاد فأقر العمل بهذا الاتجاه، ولو على سبيل المحاولة لإنقاذ الإذاعة. وسأبذل من جهتي أقصى الجهد من أجل إنجاز المهمة التي باتت صعبة. لكن لا خيار أمامنا سوى ذلك. إن ذلك بالطبع يفرض على الرفيق طانيوس أن يعد من جديد مع مجلس الإدارة الصيغة التي تسهّل عملية التسهيم من جميع النواحي. إلا أنني أود هنا أن أؤكد بأن المسألة ليست مسألة اتفاق بين جهات سياسية بالمعنى الحزبي للكلمة، بل هي مسألة اتفاق بين متمولين لهم بالطبع أهدافهم

ومصالحهم السياسية المختلفة، ولديهم في الوقت ذاته رغبة في الاتفاق على المساهمة في مؤسسة إعلامية مشتركة. وأنا مع الرفاق الذين يعتبرون أن الإعلام لا يؤمن ربحاً لأصحابه بل هو يشكّل مصدر خسارة بالتأكد. ولكن بإمكان الإذاعة أن تتحول إلى منبر إعلامي ومؤسسة لإنتاج إعلامي وثقافي ندر الريح. إلا أن الإنتاج يحتاج إلى مال. والمال يجلب المال... أقول قولي هذا وأستغفر الله!

واضح من حديثي عن الإذاعة أنني لم أتطرق إلى القضايا المبدئية المتعلقة بجدوى هذه الوسيلة الإعلامية، سواء كنا نملك أسهمها بالكامل أم كنا نملك جزءاً صغيراً من هذه الأسهم. واستنكافي عن هذا الحديث لا يغيّر من قناعاتي المختلفة كثيراً حتى لا أقول بالكامل عن قناعات عدد من الرفاق الآخرين، يبدو أنهم الأكثرية بين أصحاب القرار. فالمهم الآن هو إنقاذ الإذاعة حتى لا تتحول إلى "خردة"! وهو أمر كارثي مادياً ومعنوياً.

المشروع السادس يتعلق بالبحث في كيفية استخدام بعض الامتيازات غير السياسية التي يملكها الحزب، كما أشرت إلى ذلك في أول الرسالة، كمصدر مالي. وهو مشروع لا يزال خيالياً حتى في ذهني. إلا أن فكرة وحيدة خطرت لي أقترح أن نبحث بإمكانية بلورتها ولمسرتها. فعلى سبيل المثال مجلة "دنيا الفنون"، هل يمكن الاتفاق مع ممول لإصدارها، كمجلة فنية تعنى بكل الفنون: السينما والمسرح والموسيقى والغناء والرقص والفنون التشكيلية... وأن تكون، إلى جانب ذلك، مجلة ذات علاقة بالسياحة، أي كدليل سياحي لبناني وعربي وعالمي... أذكر بأن هذا المشروع كان موضع بحث في أول التسعينات مع أحد الأصدقاء الممولين ثم توقف بعد وفاة الرجل. إنها مجرد فكرة للنقاش لا أكثر في سياق البحث عن مصادر لتمويل إعلامنا، فضلاً عن الجانب المتعلق بتعميق وتوسيع التعاون مع الوسط الثقافي. وقد تكون الإذاعة أحد منتجي ومسوقي هذه المجلة.

المشروع السابع يتعلق بإدخال الإنترنت إلى وسائل إعلامنا من جهة، وإلى الإعلام عن نشاطاتنا من جهة ثانية، وإلى الحصول على المعلومات من كل الأنواع من جهة ثالثة. وقد بدأت مجلة الطريق البحث في هذا الموضوع. كما بدأ بعض أصدقاء المجلة (في كندا) بنشر عناوين كل عدد يصدر منها على الإنترنت من أجل جذب المهتمين بهذه القضايا إلى الاهتمام بالمجلة والاشتراك فيها.

ملاحظات عامة:

هل تسمح لي يا رفيقي العزيز بأن أختتم هذه الرسالة المطولة ببعض الملاحظات أبدوها لك وللرفاق في القيادة من موقع صدقي الدائم والثابت كعضو في الحزب الذي أمضيت عمري في صفوفه، هل تسمح لي ببعض الملاحظات الرفاقية؟

الملاحظة الأولى تتعلق بمبدأ أساسي في نظري في التعامل مع الديون. فالدين هو أثقل من الجبال على رؤوس وكواهل الناس الشرفاء لأنه مال الآخرين. وبالنسبة للحزب الشيوعي فإن للمسألة بُعداً آخر يتعلق

بالمصادقية. لذلك أرجو أن يكون الاهتمام بتسديد الديون في صلب الاهتمام اليومي للحزب، حتى ولو كان لا يملك القدرة على سدادها في الوقت المحدد المتفق عليه مع صاحب الدين. علمًا بأن إهمال الدين ومحاولة تجاهله لا يلغيان حقيقة أن هذا الدين قائم. بل أن هذا الدين سرعان ما ينفجر في وجه صاحبه كالبركان! لذلك فإنني أرجو منك أن تهتم بما أوردته من ديون مستحقة على الحزب في المجالات المذكورة، وأن تتحول هذه الديون إلى جزء من الموازنة العامة للحزب، مع التفكير في كيفية تأمين المال اللازم لسدادها. وقد يكون من المفيد التفكير باستدانة مبلغ من جهة من الجهات لتسديد هذه المبالغ المستحقة، ثم جدولة تسديد هذا الدين المركزي.

الملاحظة الثانية تتعلق بتأمين مداخل الحزب من قبل الشيعيين، والكف عن الاعتماد الوحيد على قيادة الحزب لتأمين هذه المداخل. لا يمكن لحزب، أي حزب، ولا سيما الحزب الشيوعي أن ينجح ويتطور في عمله ونشاطه إذا هو لم يشرك جميع أعضائه في تأمين مداخله. إن المال هنا هو سياسة بالدرجة الأولى. فالعضو الذي لا يقدم للحزب جزءًا من دخله لا يمكن أن يكون مرتبطًا ارتباطًا سياسيًا حقيقيًا بهذا الحزب. والعضو الذي لا يعرف كيف يجلب المال للحزب من الآخرين بأية صيغة من الصيغ كعمل سياسي هو بنظري مناضل حزبي ضعيف في انتمائه إلى صفوف الحزب. علمًا بأن تحصيل المال هو مهمة صعبة وسهلة في آن. هو مهمة صعبة إذا كان مجرد جمع مال. فصاحب المال لا يقدم للآخرين جزءًا من ماله إذا لم يكن مقتنعًا بذلك. ولكن تحصيل المال يصبح أكثر سهولة إذا هو اقترن بعمل سياسي وإذا هو اقترن بمشروع سياسي مقنع. المال يدفع هنا مقابل أي شيء، وليس مقابل لا شيء. لذلك فجمع المال للحزب هو عمل سياسي بالدرجة الأولى.

هنا تبرز أهمية دور القيادة. ففي تجربتي في السنوات الأخيرة تولدت لديّ قناعة بأن القيادة كهيئة مجتمعة وكأعضاء يتحملون مسؤولياتهم في شتى الميادين من دون هذه المسألة الحيوية! أعتذر وأفسر. ذلك أن المالية بمعنى تحصيل المال للحزب هي في حزيننا قديمًا وحديثًا تلزيم لفرد هو الشخص المسؤول عن هذا الميدان. وهذا خطأ فادح سياسيًا بالدرجة الأولى. وأذكر جيدًا وتذكر أنت بالذات أنه كلما كان يجري نقاش حول المسألة المالية في المكتب السياسي والمجلس الوطني كانت قاعة الاجتماعات تفرغ من الحضور الكريم! إلا أن من أطرف ما رأيته في حياتي هو أن الرفاق الذين هم أقل اهتمامًا بتحصيل المال هم الأكثر مطالبة بحقوقهم من المال، والأكثر محاسبة في موضوع تأمين المداخل! وأرجو ألا أكون ظالمًا، لا سيما أنني هنا أقوم بمقارنات صحيحة! لا بد يا رفيقي العزيز من سياسة حازمة في هذا الموضوع. ولا شك أن البطاقة الحزبية ذات أهمية. لكنها غير كافية. وتجربتي الشخصية يمكن أن تشكل نموذجًا مفيدًا لمن يريد أن يقتنع بدوره كشيوعي سواء كان قياديًا أم كان عضوًا بسيطًا في فرقة.

الملاحظة الثالثة تتعلق بالاهتمام بتاريخ الحزب. وهذا التاريخ لا يمكن أن يكتب، لا من قبل شخص ولا

من قبل لجنة أو هيئة. إلا أن هناك أشكالاً عديدة للتعريف بتاريخ الحزب. فإلى جانب المناسبات الكبرى كالذكرى الخامسة والسبعين هناك الكتابة الفردية (المذكرات الشخصية). وهناك استحضار المحطات التاريخية والكتابة عنها. وهناك، فوق ذلك، إصدار وثائق الحزب في كتب توضع بين أيدي الرفاق لمعرفة ما كان عليه موقف الحزب، في المحطات المختلفة من تاريخه وتاريخ البلد والعالم. وهناك أخيراً الاهتمام بالأرشيف، كما أشرت إلى ذلك في سياق هذه الرسالة. إن الاهتمام بتاريخ الحزب هو للتأكيد على أن للحزب جذوراً وأصولاً ونضالات وتضحيات وأدواراً أسست لما يمكن أن يكون جزءاً من المستقبل، حتى ولو كانت الظروف المعاصرة محلياً وعالمياً تقدم لوحة مظلمة. فالتاريخ لا ينتهي. وهو يمر بمنعطفات وتعرجات ينبغي أن نكون مهيين لها. ثم أن المعرفة بتاريخ الحزب هي للتأكيد بأن الحزب لا يبدأ اليوم من نقطة الصفر. فالصفر بهذا المعنى هو وهم. إذ لا وجود له في تاريخ البشر إذا لم تخني معارفي المتواضعة.

الملاحظة الرابعة تتعلق بتنقيف الشيوعيين، ولا سيما الشباب منهم، بمواقف الحزب السياسية، وإطلاعهم على تاريخه حتى لا يعتبروا أن الحقبة الصعبة الراهنة في حياة الحزب والبلاد والعالم هي نقطة الانطلاق من دون تاريخ سابق عليها. فمثل هذا التنقيف يمكن أن يفتح لهم آفاقاً، ويبدد بعض أوهامهم، ويذكرهم بأن التاريخ لا ينتهي، وأن له بدايات عظيمة، وأنه في أي حال لا يبدأ من لحظة مجيئهم إلى الوجود ومن لحظة إحساسهم بالمظالم ورغبتهم في إزالتها، أو من لحظة انتسابهم إلى الحزب الشيوعي الذي اختاروا أن يكون أدائهم لتغيير واقعهم وتغيير العالم المحيط بهم. التنقيف إذن مهم جداً. لكن له شروطاً لا بد من أن يجري البحث في توفيرها. فالتنقيف في أيامنا إذا لم يكن مدروساً بعناية فائقة موضوعاً وآلية، من شأنه أن يزيد عند الشباب ظلام حياتهم ظلاماً ويعمق في وعيهم ظاهرة التشوش والبلبلية.

الملاحظة الخامسة تتعلق بسير عمل الحزب. ولا أخفيك أنني قلق. ومصدر قلقي هو ما يصلني من أخبار عن أن العصبيات والاصطفافات التي سبقت انعقاد المؤتمر ما تزال قائمة وأنها تتفاقم في بعض جوانبها... ألم يدرك بعد رفاقنا من أبطال هذه العصبيات أن الاستمرار في هكذا نوع من الصراعات مدمر للحزب؟ الأمثلة يا رفيق فاروق على مثل هذا التدمير الذي أصاب بعض الأحزاب الشيوعية والثورية ماثلة للعيان، ولا تحتاج إلى ناظور ولا إلى أي جهد لكي يراها من يريد أن يتعظ بها. إذا أنت ما متّ ما شفت مين مات؟! لقد آن الأوان لكي يدرك الشيوعيون، كل الشيوعيين، إدراكاً حقيقياً لا شكلياً بأن مصدر التنوع في الحزب هو من ضمن التنوع في الحياة وفي طبائع البشر. وبالتالي فلا خيار أمامنا سوى الاعتراف بتنوعنا ضمن الوحدة التي ارتضيناها. والقبول بالتنوع كمثل على الديمقراطية صعب على من لم يتعود في حياته على ذلك. لكن الصعوبة شرط من شروط ممارسة الحياة. واسمح لي أن أقول لك بأنك تتحمل، من موقعك مسؤولية العمل للحد من تفاقم هذه الظاهرة المرضية التي لها نماذج في تاريخ حركتنا، والتي لا يمكن لحزبنا إلا أن يتحرر تحرراً كاملاً من هذه النماذج، من أجل أن يكون حزباً شيوعياً، أي اشتراكياً بالمعنى الماركسي

الصحيح والدقيق للمفهوم وللمشروع السياسي المرتبط به.

الملاحظة السادسة تتعلق بالانتقال بالحزب من حالة الاعتراض كشكل وحيد للتعبير عن الموقف إلى حالة الاعتراض مرفقة باقتراح البدائل. إننا كحزب للتغيير لا يجب أن نكون هواة معارضة من نوع المعارضات الشعبية القائمة. نحن حزب للتغيير الذي لن يتم إلا بالتدرج من خلال مراكمة الشروط الموضوعية والذاتية لتحقيقه. لا بد لنا من جهود لتقديم بدائل لكل مشروع، ولكل قضية من أي نوع. وهي بدائل يحدد نوعها وأهميتها وإمكانية تحققها ما نملك من قدرات وإمكانات، وليس أكثر من ذلك. وهي إمكانات وقدرات متوفرة في حزبنا لكنها مبعثرة. وتحتاج إلى تنظيم وتفعيل وحُسن إدارة. وقد يكون من المفيد هنا تشكيل ما هو قريب من لجنة استشارية أو مجلس استشاري تشكّل أو يُشكّل وفق حاجات الحزب في شتى الميادين، فتساعد (اللجنة) أو يساعد (المجلس) في تقديم الدراسات والاقتراحات ومشاريع القرارات حولها.

الملاحظة السابعة تتعلق بالتفكير الجدي في ما يجري على الصعيد العالمي وفي ما يجري على الصعيد الإقليمي كجزء من الوضع العالمي. وهذا الأمر يحتاج إلى معرفة وإلى متابعة. فالإكتفاء باجتزاف أفكارنا - أعتذر للتعبير - لا يساعدنا على التقدم في متابعة التطورات العاصفة ومعرفة اتجاهها، لتحديد موقفنا وموقعنا. ولا بد من بذل الجهد في التفتيش عن مصادر هذه المعرفة. إن ذلك يستدعي من قيادة الحزب ومن كوادره ومن مثقفيه أن يمارسوا القراءة - وأعتذر مرة ثانية لقلّة أدبي - التي هي السبيل إلى المعرفة. لقد آن الأوان لكي يكف الشيوعيون على كل المستويات عن اعتبار أنفسهم مالكي الحقيقة ومالكي المعرفة بمجرد انتمائهم إلى الحزب الشيوعي، حتى قبل بل من دون أن ينتمي العديد منهم إلى الشيوعية!!

الملاحظة الثامنة تتعلق بكيفية تنظيم علاقاتنا الخارجية. لقد دعونا إلى المؤتمر الثامن عددًا غير قليل من الأحزاب من بلدان مختلفة عربية وأجنبية. وبعض هذه الأحزاب مهم في بلاده ومهم على الصعيد العالمي ومهمة علاقاتنا معه. أخشى أن نكون قد اكتفينا بما قمنا به خلال المؤتمر مع ممثلي هذه الأحزاب. ذلك أنني أجريت معهم جميعًا نقاشات عديدة كان همي الأساسي فيها لضيق الوقت أن أجيب عن أسئلتهم حول الحزب أو حول بلادنا وحول المنطقة. والقليل من نقاشاتنا كان يتناول أوضاع بلدانهم. ماذا خططنا، وماذا نخطط، لكي نتابع هذه العلاقات ونعمقها ونستفيد ونفيد سوانا منها؟ هل أرسلنا لهم وثائق المؤتمر؟ هل أرسلنا لهم أسماء الوفود التي شاركت في المؤتمر، وقد طالبوا بالحصول عليها جميعهم، ولم نتمكن من أن نعطيهم قائمة بها خلال وجودهم؟ هل أرسلنا لهم رسالة شكر على مشاركتهم في المؤتمر؟

لقد اقترحت وأكرر اقتراحي بأن نصدر نشرة غير دورية تتضمن بعض المواقف الأساسية لحزبنا بلغات ثلاث عربية وفرنسية وإنجليزية، تكون صلة وصل مع الخارج أحزابًا ومؤسسات شعبية ورسمية. وهي لن تكون مكلفة. وهي أبسط أشكال الصلة مع الخارج كحد أدنى. وبودي هنا أن أذكرك بالاهتمام بالحزب الشيوعي الصيني الذي كرر وفده في المؤتمر كما تعرف اهتمامه بالعلاقة معنا على مختلف الصعد. فماذا

عملنا لكي نتابع الصلة مع هذا الحزب التاريخي الكبير؟

على أن علاقاتنا مع الخارج يجب ألا تنحصر بالأحزاب الشيوعية، ولا ببعض الأحزاب الاشتراكية التي يمكن أن تكون مفيدة، حتى بعد الذي شهدناه في حرب البلقان من مواقف سيئة لهذه الأحزاب. يجب أن تتسع هذه العلاقات لتطال قوى سياسية واجتماعية وثقافية أخرى، من شتى الاتجاهات، أيًا كان حجم ونوع القضايا التي يمكن أن نلتقي مع هذه القوى حولها. فالمرحلة المقبلة في العالم صعبة ودقيقة ومفتوحة على احتمالات شتى، بما في ذلك، ولو ببطء، على احتمال نشوء حالة ثورية من نوع جديد أشبه بما كان يحصل في أواخر القرن الماضي ومطالع هذا القرن. لذلك لا بد من أن نكون مهيين في شتى الأشكال للعب دورنا بحدود إمكاناتنا في هذه التحولات، دفاعًا عن بلادنا وعن وجودنا الفيزيقي بكل معنى الكلمة.

الملاحظة التاسعة تتعلق بضرورة الاهتمام بجمعية الصداقة اللبنانية الروسية التي كلفنا هاني بيضون بتحويلها من جمعية صداقة مع الاتحاد السوفياتي إلى جمعية صداقة مع روسيا الاتحادية، حفاظًا على استمرارها وعلى ملكياتها وعلى إمكانيات أن تلعب دورًا معينًا في استمرار العلاقة بين لبنان وهذا البلد الكبير، اليوم وفي المستقبل. وقد انتهت هذه المعاملات بنجاح. وأصبح ضروريًا الآن إعادة انتخاب الهيئات القيادية للجمعية. كيف؟ ممن؟ في السابق وحتى هذه اللحظة كنا الرفيق نديم وأنا نتابع الاهتمام بهذا الموضوع. وأعتقد أنه صار من الضروري وضع إطار سياسي وتنظيمي لهذا الاهتمام.

إلا أن جمعية الصداقة اللبنانية الروسية هي واحدة من عدة مؤسسات من نوعها، جمعيات صداقة وجمعيات خريجين لا تنحصر في بلدان ما كان يسمى منظومة اشتراكية. بل هي تشمل بلدانًا أخرى. وأعتقد أن من الضروري الاهتمام بها جميعها، وفق إمكاناتنا، لكن ضمن سياسة مدروسة موحدة في توجيهها.

الملاحظة العاشرة تتعلق بالتفكير بشكل مسؤول وواقعي في إمكانية إنشاء هيئات جديدة تتناول ثلاثة مواضيع يزداد الاهتمام بها الآن ويزداد الاهتمام بها في المستقبل.

الموضوع الأول يتعلق بالبيئة. للبيئة معان عدة لا تنحصر في التلوث وحسب، على أهميته وخطورته، في المياه الجوفية ومياه الأنهر وفي الأحراش وفي الشاطئ وفي الشوارع وفي المجاري. بل تطال شكل البناء ووسائل النقل وأمورًا عديدة أخرى ... ألا يمكن البحث بتشكيل هيئات، أو الدخول في هيئات قائمة، للاهتمام بهذا الموضوع، وتقديم دراسات حول كل جانب من جوانب البيئة، والقيام بحملة شعبية حولها، والضغط على السلطات لمعالجتها؟

الموضوع الثاني يتعلق بالحريات العامة والفردية وبحقوق الإنسان. بعض رفاقنا يشاركون في بعض الجمعيات القائمة. لكنني أعتقد بأن اهتمامنا يجب أن يكون أكبر مما هو حاصل وأكثر انتظامًا، بما في ذلك في المشاركة بنشاط في اللجنة اللبنانية لحقوق الإنسان أو في إنشاء هيئة جديدة تعنى بشكل أوضح بقضية الحريات الفردية والعامة، والدفاع عن الديمقراطية، والعمل على احترام القوانين أو تعديل بعضها لصالح

الديمقراطية.

الموضوع الثالث يتعلق بالتضامن بين الشعوب (العربية أولاً وشعوب العالم) والإسهام في خلق نوع جديد من حركات التضامن وحركات السلم. وقد يكون من المفيد التفكير بإنشاء هيئة جديدة، تحت اسم الهيئة اللبنانية للتضامن والسلم والحرية أو سوى ذلك. ذلك أن منظمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا القائمة حالياً في القاهرة تكاد تكون جسداً بلا روح، برغم أهمية ما تقوم به في إمكاناتها المتواضعة. ومثلها اللجان العربية للتضامن ولجان السلم. أنا لا اطلب الخروج منها. لكنني أقترح إيجاد صيغ جديدة أكثر ارتباطاً بالحياة وبالعصر. هل هذا ممكن؟

* * *

وبعد يا رفيقي العزيز، فأنتني أعذر عن هذه الإطالة في عرض ما أحببت أن أعرضه لك، من قضايا هي بحاجة إلى حل، ومن مشاريع وأفكار وملاحظات قد لا تكون ناضجة، آملاً في أن أكون قد قمت بواجب حزبي من نوع ما اعتدت أن أقوم به من واجبات طويلة حياتي الحزبية.

ولعلك تسألني هنا بعد أن أعلنت انسحابي من كل المسؤوليات في شكل طبيعي غير مفتعل لعدم ترشحي لأية مسؤولية في المؤتمر. وماذا ستعمل يا رفيق وأنت تملك كل تلك التجربة؟ هل ستتقاعد؟ وهل يصح أن تتقاعد؟ وجوابي بسيط جداً. وأعتقد أنك تعرفه. كلا، لن أتقاعد. ومثلي لا يملك القدرة على التقاعد. وثق يا رفيقي بأن عملي اللاحق سيكون حتماً في خدمة حزبي وأفكاري وفي خدمة المشروع الذي انتميت إليه منذ واحد وخمسين عاماً. وهو عمل عرضت بعض نماذج منه في هذه الرسالة، وهو سيكون كبيراً بقدر إمكاناتي. وسيكون متواصلاً بقدر ما تسمح به صحتي الذهنية والجسدية. وسيكون متنوعاً بقدر ما يشير إليه البرنامج الذي وضعته لنفسه لفترة الأعوام العشرين القادمة (!). إذن لن أتقاعد. أما ما هي هذه الأعمال وما هي هذه النشاطات وما هو هذا البرنامج الطموح، فسوف أضعك وأضعكم في صورتها جميعها في فترة لاحقة. عليّ أولاً أن أتخلص من مسؤوليات لم أعد استطيع القيام بها. وسترى، وترون، أنني شيوعي حقيقي من الطراز الجيد، القديم والجديد منه في آن.

واعلم يا رفيقي فاروق أنني سأكون إلى جانبك وإلى جانبكم للمساعدة في كل ما تنتيحه إمكاناتي، كلما شعرت أنا بضرورة ذلك، وكلما شعرت أنت وشعر الرفاق بضرورة ذلك. فأنا جندي في هذا الحزب، لكن على طريقتي وليس على طريقة أحد آخر. وهذا حق لي لا يتناقض مع النظام الداخلي، لا سيما وأنتني لم أعد في موقع المسؤولية القيادية.

ولعلك تتساءل، ويتساءل معك الرفاق الآخرون، عن كثرة إشارتي إلى الصدف في حياتي الحزبية وفي حياة حزينا وفي حياة العالم. وجوابي بسيط، في هذا الموضوع. فالواقع يشير إلى أن الصدف قد تكررت. لكنني أود هنا

أن أوضح مفهومي للصدفة. فالصدفة ليست في جوهرها محض صدفة في المعنى الشعبي المتداول للكلمة. بل هي في التحديد الفلسفي لها التقاء ضرورتين. والإشارة إلى الضرورة في هذا التفسير الفلسفي للصدفة إنما ترمي إلى التأكيد بأن للأحداث صغيرها وكبيرها في تاريخ البشر شروطاً لا تقع هذه الأحداث إلا في إطارها وليس خارج هذا الإطار. لذلك فحين أسأل عن المستقبل لا أجد جواباً أفضل مما قاله السينمائي الأميركي الكبير شارلي شابلن ذات يوم في سياق حديثه عن مشاريعه المستقبلية المحددة سلفاً من قبله والمعلنة على الملأ: لا أعرف بالضبط إلى أين أنا ذاهب حتى أصل!

ولك مني أطيب التحيات والتمنيات.

رفيقك كريم مروة

بيروت في 1999/5/10